

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

أيار 2020

في أيار 2020، عادت الحركة الاقتصادية بعد توقّفها في نيسان الفائت بسبب وباء كورونا، غير أن نتائج مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة بقيت سيئة على العموم. وعلى صعيد النشاط المصرفي، تراجع كلّ من إجمالي مطلوبات/موجودات المصارف التجارية بنسبة 0,9%، وودائع القطاع الخاص بنسبة 0,8% والتسليفات الممنوحة للزبائن بنسبة 2,3%. وسجّل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 888 مليون دولار في شهر أيار 2020 ليصبح العجز التراكمي للأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي 2,2 مليار دولار مقابل عجز أكبر قيمته 5,2 مليارات دولار في الفترة ذاتها من العام 2019. وانخفضت موجودات مصرف لبنان الخارجية بالعملة الأجنبية من دون الذهب إلى 33,5 مليار دولار في نهاية أيار 2020، فيما ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 93,1 مليار دولار في نهاية الشهر ذاته. واستمرّت معدلات الفائدة المصرفية في الانخفاض، فيما استقرّت معدلات الفائدة على سندات الخزينة.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصّة

في أيار 2020، تراجمت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة إلى ما يعادل 2572 مليون دولار مقابل 2946 مليون دولار في الشهر الذي سبق و4154 مليون دولار في أيار 2019، وتراجعت بنسبة 7,8% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 64,1% في كانون الثاني-أيار 2020 مقابل 62,7% في كانون الثاني-أيار 2019، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغيّر، %	2020	2019	2018	2017	
2019/2020					
					الشيكات بالليرة
31,7-	1274	1865	1910	1851	- العدد (آلاف)
11,3-	11680	13163	13494	13270	- القيمة (مليار ليرة)
29,9+	9168	7058	7065	7169	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
49,1-	1221	2400	3042	3199	- العدد (آلاف)
5,7-	13848	14682	18742	19315	- القيمة (مليون دولار)
85,4+	11342	6118	6161	6038	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
7,8-	32557	35296	41748	42387	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
57,7+	13049	8276	8430	8394	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولة الشيكات، %
	48,9	56,3	61,4	63,3	- العدد
	64,1	62,7	67,7	68,7	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في أيار 2020، تراجعت قيمة الواردات السلعية إلى 674 مليون دولار مقابل 745 مليون دولار في الشهر الذي سبق و2456 مليون دولار في أيار 2019. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 50,4% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 44,8%.

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 بحسب نوعها كآآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 29,9% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (14,9%)، ثم منتجات المملكة النباتية (8,2%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (7,5%)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (7,4%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020، حلت اليونان في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 8,0% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها تركيا (6,8%)، ثم إيطاليا (6,7%)، فالولايات المتحدة الأميركية (6,5%)، فالصين (6,0%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
50,4-	4349	8762	7964	8207	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في أيار 2020، بلغت قيمة الصادرات السلعية 251 مليون دولار، مقابل 171 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و319 مليون دولار في أيار 2019. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 7,3% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- أيار 2020 بحسب نوعها كآآتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 39,0% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (11,6%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (9,6%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (8,7%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,5%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الخمسة من العام 2020، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 30,4% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (11,9%)، ثم المملكة العربية السعودية (6,6%)، قطر (4,3%)، فسورية (3,8%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
7,3-	1335	1440	1324	1205	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في أيار 2020، تراجع عجز الميزان التجاري إلى 423 مليون دولار مقابل عجز قدره 574 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 2137 مليون دولار في أيار 2019. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى 3014 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 أي إلى حوالي 41% مما كان عليه في فترة الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019 حيث بلغ 7322 مليون دولار.

- في أيار 2020، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 888 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 241 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 1882 مليون دولار في أيار 2019. وانخفضت هذه الموجودات بقيمة 2191 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 مقابل تراجعها بقيمة 5186 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع البناء

- في أيار 2020، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 162 ألف متر مربع (م2) بعد أن كانت معدومة في الشهر الذي سبق و653 ألف م2 في أيار 2019. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة كبيرة بلغت 74,1% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017
-74,1	795	3068	4410	5274

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في أيار 2020، ارتفعت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري إلى 71,5 مليار ليرة مقابل 7,8 مليارات ليرة في الشهر الذي سبق و42,7 ملياراً في أيار 2019. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 5,9% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد ارتفعت إلى 123 ألف طن في نيسان 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل 97 ألف طن في الشهر الذي سبقه و287 ألف طن في نيسان 2019. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 56,2% في الثلث الأول من العام 2020 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع النقل الجوي

في أيار 2020، وبفعل اقبال المطار بسبب جائحة كوفيد-19 واقتصار الرحلات على إعادة اللبنانيين من الخارج، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 725 رحلة، وعدد الركاب القادمين 16586 شخصاً وعدد المغادرين 3291 شخصاً والعابرين 376 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 1288 طناً مقابل 2229 طناً للبضائع المشحونة.

وتراجع كل من عدد الرحلات بنسبة 55,1%، وحركة القادمين بنسبة 64,1%، وحركة المغادرين بنسبة 60,4%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 42,8%، وذلك في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في الأشهر الخمسة الأولى من العامين 2019 و2020

التغير، %	2020	2019	
55,1-	12051	26817	حركة الطائرات (عدد)
	41,2	38,6	منها: حصّة الميديل ايست، %
64,1-	556966	1549393	حركة القادمين (عدد)
	49,7	39,8	منها: حصّة الميديل ايست، %
60,4-	620991	1566315	حركة المغادرين (عدد)
	45,9	39,4	منها: حصّة الميديل ايست، %
41,1-	13419	22764	حركة العابرين (عدد)
42,8-	21468	37503	حركة شحن البضائع (طن)
	19,0	26,6	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في أيار 2020، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 116 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 341641 طناً والمشحونة 55554 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 12100 مستوعباً. وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 12,2%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 38,3%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 46,3%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 9,9%.

بورصة بيروت

في أيار 2020، بقيت حركة بورصة بيروت عادية وبلغ عدد الأسهم المتداولة 6731749 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 27,8 مليون دولار مقابل 10769186 سهماً قيمتها الإجمالية 24 مليون دولار الشهر الذي سبق (2118259 سهماً بقيمة 11,6 مليون دولار في أيار 2019)، فيما انخفضت الرسملة السوقية إلى 5978 مليون دولار مقابل 6532 مليون دولار (8514 مليون دولار) في نهاية الأشهر الثلاثة المذكورة عل التوالي. وفي أيار 2020، استحوذ القطاع المصرفي بنسبة 55,4% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلتها شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" على نسبة 44,6% لتكون حصة القطاع الصناعي شبه معدومة. وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر الخمسة الأولى من العامين 2019 و2020 يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 185,8 مليون سهم إلى 25,8 مليون سهم.

انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 793,8 مليون دولار إلى 95,1 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في نيسان 2020، بلغ العجز العام 145 مليار ليرة مقابل عجز أعلى في كلّ من الشهر الذي سبق (750 مليار ليرة) ونيسان 2019 (620 مليار ليرة). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الأربعة الأولى من العامين 2019 و2020 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 5217 مليار ليرة إلى 4740 مليار ليرة، أي بمقدار 477 مليار ليرة ونسبة 9,1%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 825 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 271 مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة 619 مليار ليرة بعد أن تمّ استرداد مبلغ بحوالي 644 مليار ليرة يمثل كوبونات مصرف لبنان عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 630 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 226 مليار ليرة قابلها ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة 482 مليار ليرة.

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة من 7297 مليار ليرة إلى 7380 ملياراً، أي بقيمة 83 مليار ليرة ونسبة 1,1%. ونتج ذلك من ارتفاع النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين العام بقيمة 456 مليار ليرة (من 5183 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2019 إلى 5639 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2020)، نتجت في جزء منها وبحسب المعطيات المتوافرة من ارتفاع النفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 425 مليار ليرة ومدفوعات الخزينة بقيمة 99 مليار ليرة مقابل انخفاض التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 181 مليار ليرة. في المقابل، انخفضت خدمة الدين العام بقيمة 374 مليار ليرة (من 2115 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- نيسان 2019 إلى 1741 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام الحالي)، ويأتي هذا الانخفاض بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة).

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 2080 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2019 إلى 2640 ملياراً في الفترة ذاتها من العام الحالي، وارتفعت نسبته من 28,5% من مجموع المدفوعات إلى 35,8% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً بمقدار 899 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- نيسان من العام 2020 مقابل فائض أولي بسيط مقداره 34 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019. ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على كلّ من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في الثلث الأول من العامين 2019 و2020.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2 - نيسان 2020	ك 2- نيسان 2019	
23,6	30,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
36,7	40,5	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية أيار 2020، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 86549 مليار ليرة مقابل 86433 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و85700 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 849 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 10 سنوات بقيمة 538 مليار ليرة وسندات من فئة 7 سنوات بقيمة 36 مليار ليرة بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
ك 1 2019	100,00	1,65	3,59	35,37	2,14	18,15	23,44	10,60	3,85	1,10	0,08	0,03
نيسان 2020	100,00	1,64	3,56	37,02	2,12	18,49	23,04	10,42	2,27	1,29	0,08	0,06
أيار 2020	100,00	1,64	3,55	37,59	2,12	18,51	23,03	10,23	1,93	1,28	0,08	0,05

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يبين توزع حصص المكتتبين أن حصة فئة العشر سنوات شكّلت حوالي 37,6% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية أيار 2020، تلتها حصة فئة الخمس سنوات (23,0%) ثم حصة فئة السبع سنوات (18,5%).

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 87950 مليار ليرة في نهاية أيار 2020 مقابل 87844 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (+106 مليارات ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

أيار 2020	نيسان 2020	ك 1 2019	
24340	24383	24972	المصارف
%27,7	%27,8	%28,7	الحصة من المجموع
52112	51818	50717	مصرف لبنان
%59,3	%59,0	%58,3	الحصة من المجموع
460	455	455	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
10242	10390	9968	المؤسسات العامة
%11,6	%11,8	%11,5	الحصة من المجموع
796	798	823	الجمهور
%0,9	%0,9	%0,9	الحصة من المجموع
87950	87844	86935	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

لم يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة بين نهاية نيسان ونهاية أيار 2020 تغييراً ملحوظاً وبلغت حصة المصارف 27,7% وحصة مصرف لبنان 59,3% وحصة القطاع غير المصرفي 13,0%.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية أيار 2020، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة حتى تاريخه) ما يوازي 32556 مليون دولار مقابل ما يوازي 32361 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و31692 مليوناً في نهاية كانون الأول 2019. وفي نهاية أيار 2020، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 10514 مليون دولار (أي ما نسبته 32,3% من مجموع المحفظة) مقابل 10625 مليون دولار (أي ما نسبته 32,8% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و13816 مليون دولار (أي ما نسبته 43,6% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2019.

الدين العام

في نهاية أيار 2020، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 140408 مليارات ليرة (أي ما يعادل 93,1 مليار دولار) مقابل 140010 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و138150 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 2258 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي (زيادة بقيمة 333 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 966 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 1292 مليار ليرة (ما يوازي 857 مليون دولار). وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 126581 مليار ليرة في نهاية أيار 2020، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 3,4% قياساً على نهاية العام 2019 (+1,2% في الفترة ذاتها من العام 2019).

وفي نهاية أيار 2020، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 88245 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,8% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 52163 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,2% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت قليلاً حصة كلّ من المصارف إلى 27,9% والقطاع غير المصرفي إلى 13,0% في نهاية أيار 2020 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 59,1% في نهاية الشهر المذكور.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة السنوية

أيار 2020	نيسان 2020	ك 2019	
27,9	28,0	29,0	المصارف في لبنان
59,1	58,8	58,1	مصرف لبنان
13,0	13,2	12,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، جاء توزع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة السنوية

أيار 2020	نيسان 2020	ك 2019	
1,7	1,8	1,9	الحكومات
4,1	4,1	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,1	94,0	93,9	سندات يوروبونذ
0,1	0,1	0,1	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتزام لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بد من الإشارة إلى أن بعض بنود الميزانية المجمعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنفة، باتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

في نهاية أيار 2020، تراجمت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 307293 مليار ليرة (ما يوازي 203,8 مليارات دولار)، مقابل 310173 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و326797 مليار ليرة في نهاية العام 2019، لتكون قد تراجمت بنسبة 6,0% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية أيار 2020، تراجمت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 227860 مليار ليرة (ما يوازي 151,2 مليار دولار)، وشكّلت

74,2% من إجمالي المطلوبات مقابل 229538 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و246865 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (264839 مليار ليرة في نهاية أيار 2019). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 7,7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 1,6% في الفترة ذاتها من العام 2019. وارتفع معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 79,57% في نهاية أيار 2020 مقابل 78,94% في نهاية نيسان 2020 و76,02% في نهاية العام 2019 (71,22% في نهاية أيار 2019). - في نهاية أيار 2020، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 176714 مليار ليرة وشكّلت 57,5% من إجمالي المطلوبات، مقابل 178415 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و190566 ملياراً في نهاية العام 2019 (202813 مليار ليرة في نهاية أيار 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 7,3% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 1,5% في الفترة ذاتها من العام 2019. وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 21,3% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020، كما تراجعت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 1,9%، وارتفع معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 76,54% في نهاية أيار 2020 مقابل 75,86% في نهاية الشهر الذي سبقه و72,35% في نهاية العام 2019 (66,47% في نهاية أيار 2019).

وفي نهاية أيار 2020، تراجعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 29074 مليون دولار مقابل 29165 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32451 مليون دولار في نهاية العام 2019 (36319 مليون دولار في نهاية أيار 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 10,4% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 3,7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية أيار 2020، تراجعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 7817 مليون دولار مقابل 7983 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و8829 مليون دولار في نهاية العام 2019 (9513 مليون دولار في نهاية أيار 2019).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية أيار 2020، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 30559 مليار ليرة (ما يوازي 20,3 مليار دولار) مقابل 31336 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (31783 مليار ليرة في نهاية أيار 2019)، وشكّلت 9,9% من إجمالي الميزانية المجمّعة و47,2% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وتراجعت الأموال الخاصة بنسبة 2,2% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020، فيما ارتفعت بنسبة 4,6% في الفترة ذاتها من العام 2019.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية أيار 2020، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ما يوازي 174458 مليار ليرة مقابل 175908 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و177468 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وتراجعت بنسبة 1,7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية أيار 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 56801 مليار ليرة أو ما يعادل 37679 مليون دولار، مقابل 38592 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و44197 مليون دولار في نهاية العام 2019 (49686 مليون دولار في نهاية أيار 2019). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 14,7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 4,9% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية أيار 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 37252 مليار ليرة، مقابل 37367 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و43240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (49198 مليار ليرة في نهاية أيار 2019). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 13,8% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 2,9% في الفترة ذاتها من العام 2019. وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 1011 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 لتبلغ 21402 مليار ليرة في نهاية أيار 2020، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 4977 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 15850 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية أيار 2020، تراجعت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى 15014 مليون دولار مقابل 15291 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و17601 مليون دولار في نهاية العام 2019 (21996 مليون دولار في نهاية أيار 2019). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 14,7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 12,7% في الفترة ذاتها من العام 2019.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية أيار 2020، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية، ما يوازي 195473 مليار ليرة، مقابل 195245 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و202831 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (210042 مليار ليرة في نهاية أيار 2019). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 3,6% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 1,4% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2019. من جهة أخرى، بلغ معدّل دورة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-2م/3م) 70,09% في نهاية أيار 2020 مقابل 70,17% في نهاية الشهر الذي سبقه و68,70% في نهاية العام 2019 (64,67% في نهاية أيار 2019). وتأتّى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 7358 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-أيار من العام 2020 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 280 مليار ليرة (ما يعادل 186 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 3260 مليار ليرة (ما يعادل 2162 مليون دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 2980 مليار ليرة (1977 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.

- تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 3258 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 3030 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 9849 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 9303 مليارات ليرة (حوالي 6171 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 546 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 9060 مليار ليرة.

وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 49,4%، في حين تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 7,9%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية أيار 2020، استقرّت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية على 6,50% شأنها في نهاية الشهر الذي سبق و6,44% في نهاية كانون الأول 2019، فيما انخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة

إلى 1744 يوماً (4,79 سنوات) مقابل 1751 يوماً (4,81 سنوات) في نهاية الشهر الذي سبق (1772 يوماً أو 4,87 سنوات في نهاية كانون الأول 2019). على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على فئات السندات بالليرة المُصدرة بعد انخفاض بعضها في آذار والبعض الآخر في نيسان، فجاءت على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنتين، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة خمس سنوات، 6,50% لفئة سبع سنوات و7,00% لفئة عشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

حسب آخر المعطيات، استقر معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) على 7,38% في نهاية شباط 2020 شأنه في الشهر الذي سبق ونهاية كانون الأول 2019، وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 7,84 سنوات مقابل 7,92 سنوات و8,00 سنوات في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في أيار 2020، تابع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية، وتماشياً مع تعميمي مصرف لبنان الوسيطين رقم 536 ورقم 544، تراجع ليبلغ 4,63% مقابل 5,06% في الشهر الذي سبق (8,72% في أيار 2019)، كما انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى 8,45% مقابل 9,29% (10,75%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي. وفي أيار 2020، ارتفع قليلاً متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 3,38% مقابل 3% في الشهر الذي سبق (18,72% في أيار 2019). وراوح هذا المعدل بين 3% كحدّ أدنى و6% كحدّ أقصى خلال الشهر الرابع من العام 2020 مع حجم ضعيف للعمليات بين المصارف. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

أيار 2020	نيسان 2020	أيار 2019	
4,63	5,06	8,72	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
8,45	9,29	10,75	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,38	3,00	18,72	المتوسط المثقّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في أيار 2020، وانسجماً مع تعميمي مصرف لبنان، استمرّ المتوسط المثقّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 1,99% مقابل 2,32% في الشهر الذي سبق (5,79% في

أيار 2019)، فيما ارتفع قليلاً المتوسط المتكفل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالدولار إلى 7,90% مقابل 7,79% (9,54%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيار 2020، انخفض متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى 0,40% مقابل 1,09% في الشهر الذي سبق (2,53% في أيار 2019).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)			
أيار 2020	نيسان 2020	أيار 2019	
1,99	2,32	5,79	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
7,90	7,79	9,54	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
0,40	1,09	2,53	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في أيار 2020، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي الرسمي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 16 يوماً في الشهر الخامس من العام 2020.

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية 33527 مليون دولار في نهاية أيار 2020 مقابل 34434 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و37282 مليون دولار في نهاية العام 2019. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 3755 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 مقابل انخفاضها بقيمة 3071 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيار 2020، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 11,30% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 26,25% قياساً على كانون الأول 2019. أما عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيار 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيار 2019، فيكون قد ارتفع بنسبة 6,31%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 6,94% في شهر أيار 2020 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 48,9% قياساً على كانون الأول 2019. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيار 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيار 2019، ارتفاعاً بنسبة 13,36%.

